العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس ١٩٩١-٢٠٠١

د. لقمان عمر محمود النعيمي
مدرس/ مركز لدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث مسار العلاقات التركية–الإيرانية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، أي بعد الحرب الباردة، والتي تأرجحت بين التحسن والتوتر في جانبها السياسي، والتعاون والتنافس في جانبها الاقتصادي والامني. كما تطرق البحث إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت في مسار العلاقات بين الدولتين، فضلا عن العوائق والعقبات التي حالت دون تحسن وتطور هذه العلاقات بل ساهمت في توترها، خلال المدة موضوع البحث.

مقدمة:

شهدت العلاقات بين تركيا وإيران أواخر القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً من قبل الباحثين والمؤرخين والمحللين السياسيين، نظراً لأن كلا الدولتين تعتبران أهم وأكبر دولتين في شرق الأبيض المتوسط، إذ يزيد عدد سكانهما معاً على ١٤٠ مليون نسمة، وتفوق مساحة أراضيهما مساحة أوروبا بأسرها. فضلاً عن ذلك فقد لعبت الدولتان العثمانية والصفوية دوراً رئيساً في تاريخ الشرق الأوسط بوجه عام، ونجحت تركيا وإيران، خلافاً للدول العربية، في الاحتفاظ بقوتهما واستقلالهما. كذلك فقد احتفظت كلتا الدولتين بسياسة خارجية مستقلة من خلال إيلاء التهديدات الداخلية والخارجية اهتماماً متساوياً.

عندما اندلعت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، اعتقد كثير من المراقبين أن العلاقات التركية–الإيرانية ستكون في طريقها إلى التدهور، نظراً لكون تركيا دولة علمانية وحليفاً قوياً للغرب، وهو ما يتناقض مع التوجهات

الإسلامية التي يحملها النظام الجديد في إيران، المعادية للغرب ومصالحه الإستراتيجية في الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة. ولكن خلافاً للتوقعات، شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران تحسناً ملحوظاً وتعاوناً قوياً بين البلدين، لاسيما في المجال الاقتصادي، مقارنة مع فترة نظام الشاه (محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩م)، بعدما اعترفت تركيا رسمياً بالحكم الجديد في إيران واعتبرت ما حدث شأناً داخلياً لا يحق لها التدخل فيه. وقد ساهمت الحرب العراقية-الإيرانية التي أطلق عليها حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) كثيرا في تحسن العلاقات التركية-الإيرانية، خصوصاً فيما يتعلق بتنامي مجالات التبادل التجاري إلى معدلاتٍ قياسية.

ومع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، حدث تطوران مهمان على الساحتين الإقليمية والدولية كان لهما تأثيرهما الواضح في تأرجح العلاقات التركية-الإيرانية طيلة فترة عقد التسعينيات ما بين التحسن والتوتر في جانبها السياسي والتعاون والتنافس في جانبها الاقتصادي والأمني. الأول كان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بعد اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، التي أثرت في العلاقات الثنائية بين الدولتين بطريقتين، الأولى، أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بعد انتهاء حرب الخليج بانتهاج ما سمي بـ"سياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment Policy" لاحتواء كل من العراق وإيران اللتين أطلقت عليهما اسم "الدول المارقة Rogue States" وحثت حلفائها، بما فيهم تركيا، على الانضمام إليها في فرض سياسة العزلة تجاه هاتين الدولتين، الأمر الذي شكل عقبةً قوية أمام تحسن العلاقات التركية-الإيرانية. التأثير الثاني لحرب الخليج على العلاقات بين الدولتين هي قيام الولايات المتحدة بإنشاء ما سمي بـ"الملاذات

الأمنة Safety Havens" في شمال العراق وجنوبه، وهو ما نظرت إليه كل من تركيا وإيران بوصفها تهديداً لأمنها الداخلي والإقليمي، لأنها تشكل من وجهة نظرهما، نواة لتشكيل "دولة كردية" في شمال العراق.

والتطور الثاني المهم على الصعيد الدولي هو انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في كانون الأول ١٩٩١، وما تبع ذلك من نتائج وتأثيرات مهمة على الصعيدين الدولي والإقليمي، أبرزها نهاية العالم ثنائي القطبية وظهور ما سمي بـ"النظام الدولي الجديد New International Order" وتفرد الولايات المتحدة على الساحة العالمية كقوة عظمى، وظهور دول مستقلة جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، الأمر الذي أدى إلى حدوث أمرين مهمين، الأول هو غياب التهديد السوفيتي لكل من تركيا وإيران وما يعنيه لهما ذلك سياسياً وأمنياً، والثاني فراغ السلطة السياسية الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وإعلان ستة جمهوريات إسلامية استقلالهما عن الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، خمسة منها تتكلم اللغة التركية، مما أدخل كل من تركيا وإيران في مرحلة جديدة من التعاون والتنافس لفرض نفوذهما السياسي والاقتصادي في تلك المناطق لترسيخ مصالحهما الإقليمية هناك لاسيما بعد إمكانية استثمار الموارد الهائلة للطاقة في هذه الدول، فضلا عن موارد الطاقة لبحر قزوين، وإمكانية توظيف مسألة نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية عبر إقامة مشاريع خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي تمر عبر أراضيهما لتحقيق مكاسب اقتصادية بعيدة المدى للدولتين.

مدخل:

في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، كانت المسارات الثورية قد اكتسبت زخما في إيران. كانت هناك مظاهرات ضخمة في الشوارع وهجمات متزايدة ضد أهداف عسكرية في المدن الكبرى مثل طهران، ومشهد، وتبريز، وقم. وبوصفها جارا لإيران، كان قلق تركيا الأول هو التخوف من إمكانية التدخل السوفيتي في إيران والذي من شأنه الإضرار بالمصالح الأمنية لتركيا.

ومع ذلك، فضلت الحكومة التركية الحياد تجاه الصراعات الداخلية في إيران. وامتناع كبار السياسيين الأتراك عن قصد من أي إعلان واضح لدعم نظام الشاه محمد رضا في صراعاته. وعندما أعلن الثوار الإيرانيون انتصار ثورة ١٣ شباط/ فبراير، ١٩٧٩، اعترفت حكومة رئيس الوزراء (بولند اجويد Bulent Ecevit) على الفور بأنه نظام شرعي، وأعلنت عن رغبة تركيا في تطوير العلاقات مع طهران مع النظام الجديد. وفي رسالته إلى طهران، أكد أجويد على أهمية الحفاظ على علاقات ثنائية طيبة ورغبة تركيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران [١].

وردا على ذلك، أعلنت الحكومة الإيرانية رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع تركيا[٢]. هذا العرض كان مرحبا في تركيا، التي كانت تعاني من عجز مالي خطير لا سيما في ميزان المدفوعات. وهكذا، بعثت تركيا برسالة إلى الولايات المتحدة في نيسان/ ابريل ١٩٨٠، مؤكدة على "الطبيعة الخاصة للعلاقات التاريخية الطيبة مع إيران". وصرح وزير الخارجية التركي (خيرالدين أركمن Hayrettin Erkmen) مؤكداً على ذلك قائلاً: "أننا قلنا إن

العقوبات لا يمكن أن تكون مفيدة [ولكن سوف] تكون ضاره. نحن بلد مجاور إيران ولدينا روابط تاريخية التي ستكون أيضا [جيدة] في المستقبل"[٣].

الموقف الحيادي لتركيا خلال سنوات الحرب العراقية–الإيرانية

عندما اندلعت الحرب بين العراق وإيران في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، أعلنت المؤسسة العسكرية التركية على الفور حيادها تجاه الطرفين المتحاربين، واستمر هذا الموقف طوال سنوات الحرب الثمانية. وكانت تركيا قلقة من الصراع بسبب التخوف من اتساع الحرب لتشمل مناطق أخرى، ويؤدي إلى مطالبة الأكراد في تركيا بالاستقلال، وتعزيز قدرات وطموحات اثنين من الأنظمة المجاورة التي لديها ميول لبسط نفوذهما في المنطقة. ولكن، من ناحية أخرى، فإن الحرب جلبت لتركيا فرصاً اقتصاديةً جديدة وزادت من أهميتها الإستراتيجية لدى للغرب في منطقة الشرق الأوسط[٤].

إن سياسة الحياد لتركيا أثنت إيران عن توظيف المسألة الكردية ضد تركيا (كما فعلت ضد العراق)، في حين أدت إلى زيادة هائلة في حجم التجارة التركية مع كلا الجانبين. وقد بررت تركيا سياستها تلك بالتركيز على أن تجعل إيران معزولة تماما قد يضطرها إلى الوقوف إلى جانب الاتحاد السوفيتي. في لقاء مع وزير الخارجية الأمريكي (جورج شولتز George Schultz) في واشنطن، أشار وزير الخارجية التركي (وحيد خلف أوغلو Vahit Halefoglu) إلى أن "إيران لا ينبغي أن تكون معزولة. وينبغي أن يكون مفهوما ضمن إطار شروطها الخاصة"[٥]. وحذرت تركيا من التدخل الأميركي في الحرب، واستمرت في رفضها

السماح لاستخدام واشنطن قواعدها في تركيا لدعم المناورات العسكرية في الخليج[٦].

دعمت تركيا موقفها من الحياد في الأوساط الدبلوماسية الدولية ورفضت أن تنضم إلى (المجتمع الدولي) في توجيه اللوم إلى إيران في إطالة أمد في الحرب، وفضلت النهج المتبع من قبل منظمة الأمم المتحدة، وفق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذي دعا كلا البلدين إلى وقف الأعمال العدائية. كما أبدت أنقرة استعدادها لتسهيل الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين الأطراف المتحاربة، وكانت بمثابة الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٧ في محاولة لنزع فتيل التوتر المتزايد في منطقة الخليج. ولكن السلطات التركية أكدت على أنها ستقوم بدور وساطة رسمية بين كلا الطرفين فقط إذا طلب الطرفان منها أن تفعل ذلك صراحة.

بالنسبة لإيران، حياد تركيا كان يعني كسر عزلتها، والفرار من هزيمة محققة. ولذلك، اختارت سياسات واقعيه وامتنعت عن تشديد تطلعاتها الإيديولوجية ضد تركيا، على الصعيد الرسمي. ويشار إلى أن وزير الخارجية الإيراني كان قد صرح في ٢ آب/ أغسطس، ١٩٨٤، أعرب وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati) عن "سعادة إيران لحياد تركيا"، وتمنى أن تواصل الأخيرة حيادها. وأثمر هذا الحياد النتيجة تزايد التعاملات الاقتصادية بين البلدين وتخفيف مناطق التوتر لدى الأكراد والعمليات التي تقوم بها جماعات المعارضة الإيرانية. وتم تخفيف التوترات الإيديولوجية من جانب إيران. ولذلك، يمكن القول ان الحرب شجعت السياسات الواقعية من كلا الجانبين[٧].

مع نهاية الحرب العراقية–الإيرانية في آب ١٩٨٨، حدثت أزمات متتالية بين تركيا وإيران سببت توتراً كبيراً في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. فقد وصفت الفترة ما بين صيف ١٩٨٨ وصيف ١٩٨٩ بأنها من أسوأ الفترات في تاريخ العلاقات التركية–الإيرانية. وكانت بعض الأحداث التي وقعت في تركيا خصوصا خلال هذه الفترة سبباً في تصاعد التوتر بين البلدين، منها على سبيل المثال، اختطاف معارض إيراني من قبل المخابرات الإيرانية داخل تركيا، ثم مسألة ارتداء الحجاب في تركيا التي أبرزت التأثير الإيراني في الحركات الإسلامية في تركيا ودعمها لها في هذه المسألة، فعندما قررت المحكمة الدستورية التركية إلغاء مشروع قانون برلماني يسمح للطالبات بارتداء الحجاب داخل الجامعات التركية، قامت ألاف من الشابات التركيات يتزين بالزي الإيراني الأسود بمظاهرات احتجاجية في كل من استانبول وأنقرة وبعض المدن التركية. وفي طهران تظاهر آلاف من النساء الإيرانيات لدعم النساء التركيات، والقادة الإيرانيون لم ينتقدوا قرار المحكمة الدستورية فحسب، بل طالبوا بأن يرفع قرار الحظر. ووصل التوتر بين الجانبين إلى نقطة بحيث استدعت تركيا في أيار ١٩٨٩ سفيرها في طهران للاستشارة. وقد ردت إيران فورا، على هذا الإجراء بالمثل وغادر السفير الإيراني تركيا. ولكن سرعان ما عادت العلاقات بين الدولتين إلى طبيعتها، ففي كانون الأول ١٩٨٩ عينت إيران سفيرا جديدا لها في تركيا[٨].

العلاقات التركية-الإيرانية خلال حرب الخليج ١٩٩١

كان دور تركيا الفاعل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، قد أثار مخاوف عدم الثقة في كل من إيران والعراق وسوريا ناهيك عن توتر علاقاتها مع سوريا وإيران. وأبدوا جميعا عدم ارتياحهم وشكوكهم وظهرت على أعمدة الصحف،

في إيران والدول العربية، التي أعربت عن مخاوفها من (التوسع التركي) على أراضي الموصل وكركوك في شمال العراق، الغنيتان بحقولهما النفطية مع وجود أقليتها العرقية التركية. وغدت كل من سوريا وإيران قلقتان من أن تركيا قد تطالب بهذه المناطق وتخل بتوازن القوى في المنطقة.

غدت تركيا المتحالفة وإيران المحايدة تراقب احداهما الآخرى باهتمام بالغ. وإبان أزمة الخليج. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، اجتمع الرئيس التركي (توركوت أوزال Turgut Ozal ١٩٨٩-١٩٩٣) مع نظيره الإيراني، الرئيس (هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani) لمناقشة هذه المسألة. واتفق الزعيمان على أن الرئيس صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٦) ينبغي أن يغادر والقوات العراقية الغازية بدون أي خيار سوى التخلي عن الكويت. في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، بعد محادثة هاتفية على مستوى رئاسي بين أنقرة وطهران، أرسل الرئيس رافسنجاني مبعوثه الخاص (علي رضا مؤوَري Ali Reza Moayyeri) إلى أنقرة للتشاور وإبداء القلق الإيراني إزاء مسألة الموصل وكركوك. واتفق الجانبان في المحادثات على أن حدود العراق يجب أن تكون مصانة، وعلى انه لا ينبغي أن يكون هناك كردستان مستقلة[٩]. وفي شباط/ فبراير ١٩٩١، أوفدت تركيا وزير الخارجية (احمد كورتجَبَّ ألبتيموجين Ahmet Kurtcepe Alptemocin) إلى طهران لتقليل المخاوف الإيرانية، حول طموحات تركيا على المدى الطويل في الموصل وكركوك ولشرح قرار تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنجرليك الجوية بشن هجوم على العراق. ولكن من الواضح أن إيران لم تزل قلقة من احتمال التحرك العسكري التركي داخل العراق. ولطمأنة جيرانها، كررت تركيا بأنها لن تطالب بأية أراضٍ لدولة أخرى[١٠].

وفي الوقت نفسه، انتقدت إيران تأييد تركيا لموقف الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة. والأكثر دراماتيكية، هو أن عضواً

في البرلمان الإيراني، وهو آية الله (صادق خلخاني Sadik Halhani)، دعا الشعب التركي والشعوب الإسلامية الأخرى إلى الانضمام إلى الجهاد (الحرب المقدسة) ضد الولايات المتحدة وحلفاؤها على أساس أن حرب الخليج كانت موجهة ضد الإسلام[١١]. ومع ذلك، عندما أعلن الرئيس الإيراني رافسنجاني مبادرته للسلام في أوائل شباط/ فبراير ١٩٩١ وعرض التوسط بين العراق والولايات المتحدة، تعهد الرئيس التركي بدعم الاقتراح الإيراني، طالما انه ضمن إطار قرارات مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت[١٢].

بعد تحرير الكويت في شباط ١٩٩١ سعت تركيا وإيران إلى توثيق العلاقات السياسية مع بعضهما البعض. كل دولة ترى الأخرى بوصفها أكبر حليف سياسي ضد هيكلية القوة المركزية العربية الجديدة وظهور هيكل النظام الأمني في منطقة الخليج. عندما عقدت كل من مصر وسوريا ودول الخليج الست اجتماعا في دمشق في آذار/ مارس ١٩٩٢ لإقامة نظام جديد للأمن في المنطقة، مستبعدين فيها إيران، رغم أنها عبرت صراحة عن استعدادها لاشتراكها في الاجتماع. وعقب هذا الاجتماع، زار نائب الرئيس الإيراني (حسن حبيبي Hasan Habibi) أنقرة لمناقشة الآثار المترتبة على النظام الأمني الجديد في المنطقة[١٣].

في ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩١، زار الرئيس الإيراني رافسنجاني تركيا بوصفه ضيفاً رسمياً للرئيس أوزال. وناقش الرئيسان الأمن الإقليمي ووضعية اللاجئين العراقيين، والعلاقات الثنائية. كما تبادل الرئيسان وجهات النظر حول المواضيع الاقتصادية التي تشمل النفط والغاز الطبيعي والاتصالات والتجارة. وقد توصلت المباحثات بين الجانبين إلى توافق في الآراء حول عدد من القضايا وعلى التعاون المستمر على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي سوف ينتج منافع متبادلة ملموسة. وتعد هذه الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني رافسنجاني الأولى من نوعها على هذا المستوى بين تركيا وإيران، ومثلت فرصة جديدة لتعزيز التعاون وبالتالي هي خطوة رئيسية في العلاقات الإيرانية – التركية[١٤].

التعاون والتنافس التركي الإيراني بعد الحرب الباردة:

بعد حدثين مهمين حدثا في بداية عقد التسعينيات (حرب الخليج عام ١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق ١٩٢٢-١٩٩١)، تبين خلال هذه المرحلة أن هناك علامة بارزة جديدة بدأت تظهر فيما يخص العلاقات التركية – الإيرانية، فالأحداث التي وقعت أثناء وبعد أزمة الخليج لم تؤد فقط إلى إحداث تغيير في التوازنات الإقليمية، ولكن إلى ظهور أبعاد جديدة تمثلت في التعاون والتنافس في العلاقات بين تركيا وإيران.

ومن التطورات التاريخية الأخرى المهمة هي ظهور دول جديدة في منطقة آسيا الوسطى وبلاد القوقاز مع تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. كان الرأي السائد في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٢، ما بعد الاتحاد السوفيتي، لاسيما في الغرب، هو أن عدم وجود سلطة سياسية نافذة في آسيا الوسطى من شأنه أن يؤدي إلى التنافس بين النموذجين "التركي" و"الإيراني" هناك. وبالرغم من أن كلا البلدين تأثر بهذا المناخ من الرأي في البداية، فإنهما سرعان ما أسسا علاقاتهما الثنائية مع بلدان المنطقة على معان واقعية. وهكذا، مع الاستمرار في التنافس في بعض المجالات (الثقافية على سبيل المثال) من جهة، فإنهما في الوقت نفسه، أكدا أيضا على التعاون في مجالات أساسية معينة (مثل التجارة والاستثمار) من جهة أخرى. وكانت النتيجة المهمة لهذه الجهود هي العضوية الكاملة في منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو Economic Cooperation Organization (ECO)) لجمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان في عام ١٩٩٢. وتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي، التي شاركت

فيها تركيا وإيران كمشاركين نشطين في سوق إقليمي استثماري يربو عدد سكانه عن ثلاثة مائة مليون نسمة[١٥].

١. التعاون في المجالات الاقتصادية

اتبعت تركيا سياسة واقعيه تجاه إيران بعد إعلانها الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ومن ثم فإن تركيا لم تنضم إلى الغرب في فرض حظر اقتصادي ضد إيران خلال الثمانينيات. وعلاوة على ذلك، فقد تنامت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران بصورة ملحوظة في النصف الأول من الثمانينيات، إلى حد كبير بسبب اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية. وخلال هذه الحرب، اعتبر كل من العراق وإيران، تركيا بوصفها مورداً جديراً بالثقة للسلع وطريقاً لعبور وارداتهما الاقتصادية والتجارية من أوروبا. وهكذا، حققت تركيا "انفجاراً تصديرياً Export Explosion" تجاه الطرفين المتحاربين، هذه القفزة في التصدير والعائدات المالية، المتأتية من حركة نقل البضائع، وفرت لتركيا مبلغاً جيداً من العملات الأجنبية.

حافظت الصادرات التركية إلى إيران على مستوى معين (حوالي (٤٧٠) مليون دولار بين الأعوام ١٩٨٦–١٩٩٢). وبعد ذلك، انخفضت الصادرات التركية إلى مستويات (٢٥٠–٣٠٠) مليون دولار سنويا. ظهر هذا الانخفاض في العلاقات التجارية بين الدولتين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ونبع جزئيا من تراكم الديون بكميات كبيرة من قبل إيران، وجزئياً من فرض إيران قيوداً صارمة على الواردات لحفظ احتياطياتها من العملة الأجنبية. كانت التصعيدات في القضايا السياسية المنبثقة عن الصراعات الأيديولوجية والتنافس الجيوبولتيكي، قد أثرت وانعكست في العلاقات التجارية التركية–الإيرانية بصورة سلبية (الجدول–١).

يظهر لنا الجدول أعلاه الانعكاسات السلبية للتصعيدات السياسية بين الجانبين على تراجع الصادرات التركية إلى إيران خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) في مقابل تزايد وارداتها من إيران خلال الفترة نفسها.

ومع ذلك، فان المجلس الاقتصادي المشترك الذي تأسس بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني لعام ١٩٨٢ والذي تناول المسائل التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران كان يجتمع بانتظام في كل من أنقرة وطهران، على التوالي. ولذلك، فإن المشكلات التجارية التي تعترض كلا البلدين كان يمكن حلها بسهولة. وعلاوة على ذلك، فإنه بفضل المجلس الاقتصادي المشترك، استطاعت تركيا وإيران تحسين علاقاتهما الاقتصادية في منتصف التسعينيات(١٦).

الجدول-١: العلاقات التجارية بين تركيا وإيران خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)[١٧]

لسنة	الصادرات التركية لايران ($١٠٠٠)	الواردات التركية من إيران ($١٠٠٠)	حجم التجارة ($١٠٠٠)
١٩٩٠	٤٩٥،٤٨٣	٤٩٢،٤٠٠	٩٨٧،٨٨٣
١٩٩١	٤٨٦،٩٠٣	٩٠،٥٣٨	٥٧٧،٤٤١
١٩٩٢	٤٥٥،٢١١	٣٦٤،٨٨٣	٨٢٠،٠٩٤
١٩٩٣	٢٨٩،٥٧١	٦٦٧،٠٢٧	٩٥٦،٥٩٨
١٩٩٤	٢٤٩،٧٨٤	٦٩٢،٤٠٩	٩٤٢،١٩٣
١٩٩٥	٢٦٨،٤٣٤	٦٨٩،٤٧٦	٩٥٧،٩١٠
١٩٩٦	٢٩٧،٥٢١	٨٠٦،٣٣٤	١،١٠٣،٨٥٥
١٩٩٧	٣٠٧،٠٠٨	٦٤٦،٤٠٢	٩٥٣،٤١٠
١٩٩٨	١٩٤،٦٩٧	٤٣٣،٠٢٦	٦٢٧،٧٢٣
١٩٩٩	١٥٧،٨١٥	٦٣٥،٩٢٨	٧٩٣،٧٤٣
٢٠٠٠	٢٣٥،٧٨٤	٨١٥،٧٣٠	١،٠٥١،٥١٤
٢٠٠١	٣٦٠،٥٣٦	٨٣٩،٨٠٠	١،٢٠٠،٣٣٦

وفي هذا الصدد، نتج عن زيارة رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان Necemttin Erbakan) لإيران في آب/ أغسطس ١٩٩٦ عقد اتفاقية التجارة

التركية–الإيرانية، التي نصت على شراء تركيا الغاز الطبيعي من إيران بمبلغ إجمالي قدره (٢٣) مليار دولار خلال ٢٠ سنة وتشييد خط أنابيب بين تبريز وانقرة(١٨). وفي الواقع فإن هذا الاتفاق مع إيران عكس جهود تركيا لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، ورغبتها في تجنب الإفراط في الاعتماد على الغاز الروسي الذي يشكل (٧٥٪) من الاستهلاك التركي. ومن الجدير بالذكر أن توقيع الاتفاقية جاء مباشرة بعد إعلان قانون فرض عقوبات اقتصادية على إيران وليبيا من قبل الولايات المتحدة التي كانت مصممة على معاقبة الشركات الأجنبية متاجرة مع إيران والتي تتجاوز الـ(٢٠) مليار دولار(١٩).

إن توسع التعاملات الاقتصادية بين تركيا وإيران في منتصف التسعينيات نتج جزئيا من التحسن في ميزان المدفوعات الإيراني بفضل ارتفاع أسعار النفط الدولية. غير أن الانخفاض في أسعار النفط في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ جر إيران مرة أخرى إلى أزمات اقتصادية، مما قلل من وارداتها. وهكذا، انخفضت الصادرات التركية إلى إيران لأدنى مستوى لها في عام ١٩٩٩، إلى (١٥٧،٨١٥) مليون دولار، ويبدو أن هذا الانخفاض، أحد المؤشرات في تصاعد التوتر السياسي بين تركيا وإيران بوصفه سببا في عدم تشجيع العلاقات التجارية(٢٠).

ومع ذلك، وقعت تركيا وإيران اتفاقيات تجارية في أيار/ مايو ٢٠٠٠، لتخفيض الضرائب الجمركية عند المعابر الحدودية وتوسيع مدة فتحة المعابر خلال اثنين من أهم البوابات، هما كوربولك/ بازركان Gürbulak/ (Bazergan) و(قابي كوي Kapýkoy) إلى ٢٤ ساعة. ووفقاً لهذه الاتفاقيات التجارية، فإن كلا البلدين من شأنهما أن يعززا التسهيلات الجمركية في المعابر الحدودية لتقليل التهريب. كما أن البنوك الخاصة لتجارتهما الخارجية من شأنها أن تتعاون بشكل أوثق، وسيحاول كلا البلدين– طبقا للاتفاقية– تحويل منظمة

التعاون الاقتصادي (إي سي أو ECO) إلى سوق مشتركة. وقد ذكر (كورشاد توزمين Kürsat Tüzmen)، وكيل وزارة التجارة الخارجية التركية، أثناء زيارته لإيران في أيار/ مايو ٢٠٠٠، أن تركيا ستواصل تعاونها مع إيران. وقال نظيره الإيراني (رضا الشافعي Reza Shafei): "لا ينبغي لتركيا أن تقارننا مع الحكومة السابقة. الرئيس خاتمي ليس مسؤولاً عن إرث الماضي. ونحن نريد فتح صفحة جديدة معكم"(٢١).

وطبقا لإحصاءات عام ٢٠٠١، وصلت االصادرات التركية إلى إيران حوالي (٣٦٠) مليون دولار(٢٢). أما وارداتها من إيران فكانت قريبة من (٨٣٩) مليون دولار. ونظرا لبدء تركيا شراء الغاز من إيران بعد كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، فإن عدم التوازن التجاري يتوقع أن يزداد تدهوراً لغير مصلحة تركيا. الطائرات والحديد والصلب والمراجل والآلات والمعدات الميكانيكية، وألياف وخيوط الغزل والنسيج، والألياف الصناعية، والحلويات، صناعة السيارات وقطع غيارها والبلاستيك والآلات الكهربائية، والورق تشكل الجزء الأكبر من الصادرات التركية إلى إيران. أما واردات تركيا من إيران فهي الوقود المعدني والزيوت التي لها مكانة مهمة في الواردات التركية من إيران حوالي (٩٣%). فضلاً عن الموارد الهيدروكربونية والنحاس ومنتجات النحاس، والمواد الكيمياوية العضوية، والجلود الخام والبلاستيك تشكل عناصر رئيسية من واردات تركيا من إيران(٢٣).

وبصرف النظر عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فإن تركيا وإيران تعاونتا من خلال المنظمات الإقليمية مثل (منظمة التعاون الاقتصادي) ومجموعة الدول الثماني النامية (د–٨ (D-٨) ٨- Developing Group States)، التي للبلدين فيها مركز عضو مؤسس ولعبتا أدواراً قيادية. أُنشِأت مجموعة الدول

الثماني النامية، وهي تركيا، إيران، باكستان، بنغلاديش، اندونيسيا، ماليزيا، مصر، ونيجيريا في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ بعد مؤتمر اسطنبول. وفي الواقع، فان الدول الثمانية النامية كانت من بنات أفكار حزب الرفاه، حيث كان جزءا من الحكومة الائتلافية في تركيا في ذلك الحين(٢٤).

إن منظمة التعاون الاقتصادي هي المنظمة الوريثة لمنظمة (التعاون الإقليمي من اجل التنمية Regional Cooperation for Development (RCD))، التي أنشأت من قبل تركيا وإيران وباكستان في عام ١٩٦٤. وتم تغيير اسمها إلى منظمة التعاون الاقتصادي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، الذي جاء في أعقاب تنامي العلاقات التجارية بين تركيا وإيران(٢٥). وتتمثل الأهداف الرئيسة لمنظمة التعاون الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز التجارية تدريجيا وتعزيز التجارة داخل المنطقة، والاندماج التدريجي لاقتصاديات الدول الأعضاء مع الاقتصاد العالمي. كما أنها تهدف إلى تطوير البنى التحتية والنقل والاتصالات التي تربط بين الدول الأعضاء مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي(٢٦).

إن ظهور الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى وفر فرصة لتوسيع منظمة التعاون الاقتصادي، ومن ثم تحويلها إلى لاعب إقليمي رئيسي. "في ضوء قربها الجغرافي، وأهميتها التاريخية والثقافية والدينية وغيرها من الصلات مع الدول المؤسسة لمنظمة التعاون الاقتصادي، وسعت هذه الجمهوريات بسرعة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي على حد سواء، كجزء من سعيها إلى الانفتاح على العالم الخارجي ومظهر من مظاهر استقلال سياساتها الخارجية". فانضمت كل من اذربيجان وتركمانستان واوزبكستان إلى منظمة التعاون الاقتصادي في اجتماع الدورة الثانية لمجلس وزراء المنظمة والذي عقد في طهران في شباط/ فبراير

١٩٩٢. وفي وقت لاحق، في الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي في العاصمة الباكستانية إسلام أباد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ توجت بانضمام أفغانستان وقيرغيزستان وكازاخستان إلى منظمة التعاون الاقتصادي الموسعة التي "حققت النمو الهائل، الذي يغطي منطقة جغرافيه واسعة يقطنها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة – وتربطها مع بعضها البعض قرون من التاريخ المشترك والثقافة والتقاليد"(٢٧).

احد الانجازات الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي هو (اتفاقية التعريفة التفضيلية) التي وقعت من قبل تركيا وإيران وباكستان، الأمر الذي اقتضى وجود تخفيض(١٠٪) للتعريفة الجمركية على (٦٦) سلعة أساسية تقريبا. علاوة على ذلك، دخلت اتفاقية التجارة حيز التنفيذ في عام ١٩٩٨ لمعالجة قضايا النقل والتدريب وبناء القدرات وتبسيط إجراءات المرور عبر المعابر. ومع ذلك، فان التسجيل الفعلي لمنظمة التعاون الاقتصادي في تحسين المعاملات الاقتصادية والتجارية داخل المنظمة كانت اقل من مرضية. مشاكل مثل عدم كفاية طرق المرور للمعابر، وعدم كفاية الموارد المالية، وندرة المعلومات، والمنافسة مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي أعاقت التعاون التجاري بين أعضاء المنظمة(٢٨). علاوة على ذلك، فان المنافسات والنزاعات الإقليمية، والاقتصادية، والقضايا السياسية بين الدول الأعضاء قد وفرت أرضية خصبة للصراع بين الدول. وفي الواقع، فان منطقة منظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تعرف بأنها "بيئة مضطربة"، مما أثر على كفاءة الأداء في المنظمة بطريقة سلبية(٢٩). وأخيرا، فإن المنافسة بين تركيا وإيران أثرت سلبا على تقوية منظمة التعاون الاقتصادي. فبينما عززت تركيا (منظمة التعاون الاقتصادي للبحر

الأسود (بيسك) (Black Sea Economic Cooperation (BSEC)، حاولت إيران إنشاء مجموعة مماثلة تتكون من بلدان حوض بحر قزوين(٣٠).

وعلى الرغم من أن تركيا وإيران تلعبان أدواراً قياديةً في إنشاء منظمات التعاون الاقتصادي، مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومجموعة الدول الثماني، فإن مساهمات هذه المنظمات في توسيع التعاملات الاقتصادية التركية–الإيرانية ظل محدودا. وبشكل متناظر، فإن طبيعة التنافس – باستثناء مجالات النفط والغاز– لكلا الاقتصادين قلل من عدد تداول البضائع بين تركيا وإيران. وإلى جانب الأزمات الاقتصادية في تركيا وهشاشة بنية الاقتصاد الإيراني (لما له من الاعتماد على النفط بصورة كبيرة) نتيجة للانخفاض في أسعار النفط العالمية خلال التسعينات– أثر سلبا على العلاقات الاقتصادية التركية–الإيرانية(٣١).

ويشار إلى أن هناك ارتباط ايجابي، بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران. فإن تحسين العلاقات السياسية بين تركيا وإيران تعمل في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فعندما كانت المعاملات الاقتصادية بين الدولتين في ذروتها في منتصف الثمانينيات، كانت العلاقات السياسية التركية–الإيرانية على نحو سلس تقريبا. فعلى سبيل المثال، كان التوتر السياسي بين الدولتين خلال الفترة (١٩٨٨–١٩٩٤) سبب انخفاضاً في التعاملات التجارية بينهما. وبالمثل، عندما تحسنت العلاقات الإيرانية–التركية نسبيا في منتصف التسعينيات، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين توسعت بشكل ملحوظ. وبالمثل فان تصاعد النزاعات السياسية التركية–الإيرانية، لاسيما بعد شباط/ فبراير ١٩٩٧، أدى إلى انخفاض في العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وشهد عاما ٢٠٠٠–٢٠٠١، تحسناً في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا وإيران بشكل ملحوظ. يمكن القول إن الصراعات السياسية بين تركيا

وإيران أثرت سلبا في العلاقات الاقتصادية التركية–الإيرانية. ومن الواضح أن تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وإيران من شأنه أن يدعم كل منهما الأخرى(٣٢).

التنافس التركي–الإيراني:

٢. التنافس على شمال العراق ومسألة حزب العمال الكردستاني:

زادت التطورات في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية من أهمية المسألة الكردية، لأن الأكراد في العراق جرى تشجيعهم من قبل الولايات المتحدة ودفعهم إلى الثورة ضد الحكم في العراق. لكن هذه الثورة جوبهت برد قوي من قبل الجيش العراقي، مما أدى إلى هجرة جماعية للاجئين الأكراد إلى تركيا وإيران. ومن اجل تأمين عودة اللاجئين والحيلولة دون مزيد من الاعمال الانتقامية من الحكومة العراقية إبان حكم الرئيس صدام حسين على الأكراد، فإن الولايات المتحدة قادت تحالفاً بدأ بـ(عملية توفير الراحة (OPC) Operation Provide Comfort) ضمن إطار قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة أعلنت "مناطق حظر الطيران No-Fly Zones " للقوات الجوية العراقية في شمال العراق وجنوبه. وهكذا، فان الولايات المتحدة وفرت ما سمي بـ"الملاذ الآمن Safe Haven" للأكراد العراقيين، مما أعطاهم فرصة لإقامة حكومة وكيان مستقل. وقد شاركت تركيا في عملية (توفير الراحة)، بهدف إعادة اللاجئين الأكراد ومنع تدفق مماثل لهم(٣٣). وفي الواقع، فان عملية (توفير الراحة) أصبحت أداةً حاسمةً للحكومة التركية لمنع حزب العمال الكردستاني التركي من استغلال الفراغ في السلطة في شمال العراق لشن هجمات

داخل الحدود العراقية وإقامة علاقات طيبة مع زعماء أكراد العراق على حد سواء(٣٤).

تحسنت العلاقات بين تركيا والأكراد في شمال العراق وموافقة الحكومة التركية على إصدار جوازات سفر دبلوماسية تركية إلى الزعيمين الكرديين، جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) ومسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني(KDP) على التوالي، وسمح بفتح مكاتب حزبية لهما في أنقرة. وفي المقابل، بدت القيادة الكردية مصممة على أن تؤكد لتركيا بأن حزب العمال الكردستاني لا يمكنه استخدام منطقة "الملاذ الآمن" الكردية لشن هجمات داخل تركيا. وفي الواقع، فان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، في بعض الأحيان، تعاونا مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، لاسيما أثناء توغل تركيا العسكري في شمال العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢(٣٥).

وخلافا لتركيا، فإن إيران عارضت باستمرار العمليات الغربية داخل العراق، بما فيها عملية توفير الراحة، وشككت في شرعيه التقسيم الفعلي للعراق. فمن وجهة نظرها، أن مناطق حظر الطيران يمكن أن تستغل من قبل الولايات المتحدة لتهديد السلامة الإقليمية لإيران، أو قد تصبح "جيباً آمناً Safe Enclave" لقوات المعارضة المسلحة الإيرانية، أي منظمة مجاهدي خلق و(الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني Kurdistan Democratic Party of Iran (KDPI). وفي الواقع، أصبحت "المنطقة الآمنة" في شمال العراق المكان الذي يشن منه الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني هجمات داخل إيران مما دفعها إلى إجراء عمليات توغل عسكرية دورية في شمال العراق(٣٦).

ومن ناحية أخرى، نظرت إيران بقلق إلى التعاون التركي–الكردي واعترضت على عمليات التوغل العسكرية التركية شمال العراق. كان الشغل الشاغل لإيران هو أن تركيا ستسعى للسيطرة على حقول النفط في شمال العراق، التي يمكن أن تغير توازن القوى في المنطقة. وفي هذا السياق، ومن وجهة نظر إيران، فإن وجود حوالي مليون تركماني من السكان في العراق وخاصة في كركوك والموصل يمكن أن يعطي ذريعة لأنقرة لهذا الغرض(٣٧).

ومع ذلك، فان زعماء أكراد العراق سعوا إلى التخفيف من حدة التوتر مع إيران؛ ففي أوائل عام ١٩٩٣، أرسل "المؤتمر الوطني الكردي" رسالة إلى إيران، أعربت فيها "السلطة" الكردية عن رغبتها في التعاون مع إيران، وأكدت أن قيام دولة كردية اتحادية لن تكون مقدمة لتفكيك العراق، بل إنها ستكون عنصراً أساسياً لعراق ديمقراطي مسالم لن يمثل تهديدا لجيرانه. وأشارت الرسالة أن القادة الأكراد تفهموا القلق الأمني الإيراني وسوف يبذلون ما في وسعهم للحيلولة دون تعرض مصالح إيران للخطر. وفي صيف عام ١٩٩٣، زار وفد عسكري– سياسي إيراني كردستان العراق. وأكد الزعماء الأكراد لإيران أن يبقى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعيدا عن الحدود ومنع اعتداءاته في مقابل زيادة الروابط مع إيران وفتح مكاتب تمثيل لهم في طهران(٣٨).

زاد الوضع في شمال العراق معضلة تركيا الكردية الخاصة. فبالإضافة إلى تقوية حزب العمال الكردستاني، فإن تطورات ما بعد حرب الخليج زادت من الوعي العرقي بين المواطنين الأكراد في تركيا. وإن حقيقة تفتيت العراق أعطت دفعة قوية للطموحات القومية الكردية وتحولت أولويات أنقرة إلى الحفاظ على وحدة العراق وإعادة إنشاء شكل من أشكال الاستقرار على طول الحدود التركية–

العراقية. ولذلك سعت تركيا إلى تطبيع علاقاتها مع الحكومة العراقية، وعملت من خلال القنوات الدبلوماسية للأمم المتحدة لإزالة العقوبات الاقتصادية على العراق(٣٩).

أدت عودة الاشتباكات بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٩٤ وعدم فعاليتهما ضد حزب العمال الكردستاني أدت إلى التوغل العسكري التركي في آذار/ مارس ١٩٩٥. وخلافا للعملية في عام ١٩٩٢، فان القيادة الكردية لم تكن على علم بهذه العملية، التي واجهت انتقادات من قبل كل من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ومع ذلك، وبينما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني مستعداً للتعاون مع تركيا لتخليص أراضيه من مسلحي حزب العمال الكردستاني، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني انضم إلى إيران في إدانة الإجراءات التي تتخذها تركيا. علاوة على ذلك، فان الاتحاد الوطني الكردستاني وقف إلى جانب حزب العمال الكردستاني. والسبب في ذلك كما قال جلال الطالباني في آذار/ مارس ١٩٩٥ هو: "إننا لا ننظر إلى حزب العمال الكردستاني بوصفه منظمة إرهابية ولكن بوصفه تنظيماً سياسياً"(٤٠). ونتيجة لذلك، ومن اجل توفير الأمن على الحدود، تعاونت كل من تركيا وإيران مع الفصائل الكردية العراقية المتاخمة لحدودها(٤١).

حاولت إيران تعزيز موقفها في شمال العراق. عبر تشكيلات قوات بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي انضم إلى إيران، كان قد تم نشرها في شمال العراق. وأرسلت إيران قواتٍ عسكرية إلى مناطق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لمطاردة الأكراد الإيرانيين "المتمردين" في تموز/ يوليو ١٩٩٥. وردا على تزايد التحالف بين إيران والاتحاد الوطني

الكردستاني، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على التعاون مع الرئيس صدام حسين في آب/ أغسطس ١٩٩٦.

كان المسؤولون الإيرانيون يجرون مناقشاتٍ في تركيا لإقامة منطقة أمنية في شمال العراق لاعتراض هجمات حزب العمال الكردستاني داخل تركيا بوصفها أهدافاً توسعية. وأخيراً، قدمت إيران دعمها للاتحاد الوطني الكردستاني الذي حقق استعادة مناطق نفوذه المفقودة في شمال العراق. وفي هذه النقطة، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني وجه اللوم للحكومة الإيرانية مؤكداً على أن "النظام الإسلامي الإيراني قد ضاعف من تدخله المباشر في دعم الاتحاد الوطني الكردستاني وأرسل عدة آلاف من قوات جديدة مدعومة بأسلحة ثقيلة عبر الحدود"(٤٢).

أبدت إيران قلقها من "عملية أنقرة"، بقيام محاولات وساطة من قبل الولايات المتحدة، وتركيا، وبريطانيا لوضع حد للمواجهات بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، وكانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو ١٩٩٧. وفيما يتعلق بإنشاء علاقات عسكرية سليمة بين "إسرائيل" وتركيا، فقد ندد المسؤولون الإيرانيون بعملية أنقرة ووصفوها بأنها محاولة من قبل الولايات المتحدة لإقامة "قاعدة تجسس ومعبرا لتنفيذ مخططاتها الخبيثة في المنطقة". إيران اعتبرت عملية أنقرة بوصفها "بذلاً لجهود متضافرة [من قبل] الولايات المتحدة والكيان الصهيوني... لإنشاء "إسرائيل" أخرى في المناطق الكردية"(٤٣). وفي الواقع، إن العلاقات التركية – الإسرائيلية الجديدة عززت يد تركيا في التنافس مع إيران على شمال العراق وذلك بجعل التكنولوجيا العسكرية متاحة بسهولة أكثر للأتراك من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل"(٤٤).

وفي أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، قامت تركيا مرة أخرى بعمليات توغل عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق، عندما زادت تركيا دعمها للحزب الديمقراطي الكردستاني لقصف مواقع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني. وقد هدفت تركيا إلى تدمير وحدات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتعزيز الحزب الديمقراطي الكردستاني، فضلاً عن تحقيق التوازن بين علاقة إيران مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بوصفها خطوة في اتجاه منع الهيمنة الإيرانية على المنطقة. إيران نددت إيران بنشاطات تركيا بوصفها تشكل انتهاكا للقانون الدولي وحقوق السيادة والسلامة الإقليمية للعراق(٤٥).

غير أنه بحلول أواخر عام ٢٠٠٠، "أصبح من الواضح للطالباني انه لابد أن يقلل من اعتماده على إيران إذا أراد إصلاح الخلافات وتحسين العلاقات مع تركيا". وفي هذا السياق، فان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بدأ بالكفاح ضد حزب العمال الكردستاني. وهناك سبب آخر لتغير موقف الاتحاد الوطني الكردستاني تجاه تركيا وحزب العمال الكردستاني وهو أن "حزب العمال الكردستاني بمساعدة إيران، قد رسخ نفسه في الطرف الشمالي من جبل قنديل الذي يمتد على طول الحدود بين إيران والعراق" حيث نظم حزب العمال الكردستاني إدارة محلية وأصبح قادراً على تحدي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان السبب في وقوف الأخير إلى جانب تركيا للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠١). ومن ناحية أخرى، لأن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني استمر في فقدان قوته بالقياس إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (العملية التي بدأت في عام ١٩٩٦)، أصبح واضحا لإيران أن "حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لم يعد يخدم عملياً المصالح الجيوبولتيكية لها في شمال العراق". إن ظهور ضعف حزب

الاتحاد الوطني الكردستاني بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ "زاد من ضعف موقف إيران الجيوبولتيكي وقدرتها على تحدي موقف تركيا القوي في شمال العراق". ولهذا السبب، بدأت إيران تعمل على تحسين علاقاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأبقت في الوقت ذاته على اتصالها مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني(٤٦).

على الرغم من الاتفاق على سلامة أراضي العراق، فإن تركيا وإيران لم يثق بعضهما ببعض باحترام شمال العراق، وبقيت شكوك احدهما تجاه الآخر، الأمر الذي جعل المنافسة بين البلدين أمر لا مفر منه. كانت تركيا غير مرتاحة لتأثير إيران المتزايد على القادة الأكراد في شمال العراق. وكان قلقها الرئيس إزاء إيران هو حمايتها لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في مجال نفوذها في شمال العراق مما شكل تهديداً حيوياً لتركيا(٤٧).

اتهمت إيران تركيا بالوقوف إلى جانب العراق خلال حربها مع العراق، لان تركيا اتفقت مع العراق حينها لتوسيع قدرة (خط أنابيب كركوك – يومورتاليك) لنقل النفط العراقي. كان هذا الخط المنفذ الوحيد للعراق لتلبية احتياجاته المالية لأنه لم يتمكن من استخدام طريق الخليج، وسوريا أوقفت تدفق النفط العراقي عبر أراضيها منذ عام ١٩٨٢). وبنفس الطريقة، فان إيران فسرت الإعلانات التركية في عام ١٩٨٦ بحماية (خط أنابيب كركوك– يومورتاليك) كما لو أن تركيا كانت تدعم العراق. ومن ناحية أخرى، فان القادة الإيرانيين نظروا إلى عمليات توغل تركيا العسكرية في شمال العراق طوال الثمانينيات والتسعينيات بوصفها أنشطة تهدف إلى الاستيلاء على منطقة الموصل الغنية بالنفط، الأمر الذي من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في ميزان القوى في المنطقة على حساب إيران(٤٨). علاوة

على ذلك، فإن وجود تركيا في شمال العراق، بالقرب من المناطق الكردية والأذربيجانية الحساسة لإيران كلاهما من شأنه أن يعطي تركيا فرصة – قد تكون بالتعاون مع "إسرائيل" والولايات المتحدة – للتلاعب والتآمر بالمعارضة العرقية في إيران، ومن شأنه أن يعطيها حصة في سياسات الخليج العربي أيضا. وهذا هو السبب في رد فعل إيران بقوة على العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، وهذا هو السبب – بالإضافة إلى اعتباراتها الأمنية النابعة من المعارضة المسلحة بالقرب من الحدود بين إيران والعراق – وقد حاولت إيران أن تتدخل في شمال العراق ضد تركيا بصنع تحالفات مع الجماعات الكردية هناك ودعم حزب العمال الكردستاني(٤٩).

٣. التنافس الجيوبولتيكي حول آسيا الوسطى والقوقاز

فوجئت كل من تركيا وإيران بالانهيار السريع الاتحاد السوفيتي، لأنهما لم تتوقعا مثل هذا التطور، وإلى ذلك الوقت، وكان كل منهما قد اعتمدا على موسكو في السياسات التي تركز على علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى أو ما أطلق عليها بالـ(NIMS) (الدول الإسلامية المستقلة حديثا Newly Independent) (Muslim States). المفاجأة سرعان ما انتهت، وتلتها "فترات غبطة Euphoria Periods" في كل من تركيا وإيران ما بين أواخر عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣. إيران، عندما لم تعد تواجه ضغوطاً سوفييتية في الشمال، أتيحت لها الفرصة لإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع جمهوريات آسيا الوسطى. وبهذه الطريقة، أملت إيران كسر عزلتها، وربما كسب النفوذ بين الدول الإسلامية المستقلة حديثا التي كانت تعيش تحت "الحكم الملحد Atheist Rule" لسنوات عدة. من جانبها، تركيا، التي كانت قلقه إزاء تقلص دورها الاستراتيجي لدى

الغرب، تتبهت إلى منطقة واسعة يمكن أن تكسب تأثيراً فيها بفضل الصلات الدينية والثقافية والعرقية، وبذلك تستعيد أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للغرب. فضلا عن ذلك، فإن التشجيع والدعم الغربي لتركيا لتكون بمثابة "نموذج" للدول الإسلامية المستقلة حديثا أدام الغبطة التركية. كلتاهما ولاعتبارات أمنية من البلدين ولمصالحهما السياسية والاقتصادية، اعتمدت تركيا وإيران سياسات طموحة تجاه هذه المناطق التي أدت إلى التنافس فيما بينها، ولاسيما على منطقة القوقاز (المنطقة الممتدة ما بين بحر قزوين والبحر الاسود). وكان لهذه المنافسة بعدان: أولا الدولتان عززتا نماذجهما الخاصة، أي "النموذج التركي" و"النموذج الإيراني"، لتنظيم وتنمية علاقاتهما مع الدول الإسلامية المستقلة حديثا. أما البعد الثاني من المنافسة التركية – الإيرانية فكان التنافس الاقتصادي بين الدولتين، الذي تمثل خصوصاً في التنافس على طرق النقل للموارد الهيدروكربونية لبحر قزوين(٥٠).

ومع ذلك، فإن تركيا سرعان ما أدركت أن قدرتها ليست كافية للاضطلاع بالمشاريع الطموحة في المنطقة. من جهتها، فقد ناورت جمهوريات آسيا الوسطى سياسيا لتفادي هيمنة أحدهما واستبداله محل آخر، سواء كان تركيا أو إيران. ومع ذلك، فقد واجهت إيران معارضة الدول الغربية، التي سعت إلى تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة إلى الحد الأدنى. وفي غضون بضع سنوات، ثبت أن كلا النموذجين لم يكونا كافيين لتلبية الاحتياجات الفورية لتلك الجمهوريات. علاوة على ذلك، كل دولة وضعت نموذجها الخاص. ولهذا السبب فإن المنافسة بين النموذجين التركي والإيراني لم تكن مؤثرة منذ منتصف التسعينيات(٥١).

غير أن المنافسة الجغرافية السياسية (الجيوبولتيكية) بين تركيا وإيران حول الدول المستقلة مضت قدما، لاسيما في منطقة القوقاز(٥٢). فكانت منطقة

القوقاز، لاسيما أذربيجان، مدخلا إلى بحر قزوين، وبقية آسيا الوسطى. كما أن كُلّ الدول الإسلامية المستقلة وخصوصاً أذربيجان كانت ثقافيا واثنيا أقرب إلى تركيا. البعد العرقي ضاعف من حقيقة أن الأذربيجانيين كانوا عالقين في صراع مع الأرمن، عدو تركيا القديم. فضلاً عن ذلك، النفط الأذربيجاني واحتمال مروره عبر تركيا يوعد بأن يكون مجزيا لتركيا من الناحية الاقتصادية(٥٣).

من جهة أخرى، فان أذربيجان تتشاطر الحدود مع إيران، في حين أن شعبها له صلات ثقافية مع عدد من السكان الأذربيجانيين في إيران. أهمية أذربيجان لإيران تنبثق من العدد الكبير من الأذربيجانيين الذين يعيشون في أذربيجان الإيرانية، على الرغم من إمكانية خلق حركة انفصاليه في إيران فإنها تستفيد من عبور خط أنابيب عبر أراضيها. المنافسة بين تركيا وإيران على أذربيجان تجلت في المجالات الجغرافية والسياسية والتجارية، في سياق صراع كاراباخ وإنتاج النفط والغاز ومفاوضات النقل(٥٤).

وكانت إيران قد عارضت خط أنابيب باكو- تبيليسي- جيهان(BTC)، الذي من شأنه أن ينقل نفط قزوين عبر تركيا، وأصرت على الطريق الإيراني. الطريق الإيراني لنفط قزوين من شأنه أن "يعطي إيران مزيداً من العوائد والسيطرة على منفذ النفط الأذربيجاني، وبالتالي، قوة هامة على باكو"(٥٥). بالنسبة لإيران، فإن إكمال خط أنابيب الأذربيجاني-التركي باكو-جيهان يعني ان إيران ستكون متجاوزة لخطوط النفط والغاز. فضلاً عن ذلك، فإنه في رأي من المسؤولين الإيرانيين، إن خط أنابيب باكو-جيهان "يترك الحرية لأذربيجان لدعم الأذربيجانيين الإيرانيين ضد إيران" في التأثير الإيراني أكثر على باكو(٥٦). وعلى أية حال، لا إيران تمكنت من الحصول على حصة في الاحتكار الدولي للنفط الأذربيجاني، ولا نجحت في شق حوض بحر قزوين وفقا لرغباتها(٥٧)، ولا

منعت من اعتماد خط أنابيب باكو–جيهان لنقل نفط قزوين. علاوة على ذلك، إيران فقدت مؤيدها الرئيسي في مسألة بحر قزوين وهي روسيا، التي فضلت ترسيم بحر قزوين، بعد مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين Viladimir Putin ٢٠٠٠–٢٠٠٨) إلى السلطة، وأقام اتفاقيات ثنائية مع الدول الساحلية الأخرى. إضافة إلى ذلك، أرادت روسيا المشاركة في المشروع خط أنابيب باكو–جيهان. وفي هذ النقطة، تركيا وإيران واجه أحدهما الآخر حول أذربيجان في تموز–آب/يوليو–اغسطس ٢٠٠١(٥٨).

عموماً، تركيا وإيران لا تقران بوجود المنافسة بين البلدين على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفيما يتعلق بالأنشطة التركية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي قائلاً:"هذا ليس تهديدا. ولكل دولة الحق في السعي إلى تحقيق مصالحها، ونحن لا نرى أنها بمثابة تهديد". ومع ذلك، فان الحكومة الإيرانية أعربت عن عدم الموافقة على مشاركة تركيا بالتنسيق مع، أو نيابة عن الولايات المتحدة إلى "احتواء إيران". وفي مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي في العاصمة التركمانستانية عشق آباد في أيار/ مايو ١٩٩٢، صرح الرئيس الإيراني رافسنجاني قائلا ً: "هنالك منافسة في كل مكان في العالم... ولكننا نرى أن هذا التنافس ينبغي أن يكون نزيهاً وسليماً"(٥٩).

وفي الواقع، إن المنافسة بين تركيا وإيران على دول أسيا الوسطى أصبحت محدودة في منتصف التسعينيات لعدد من الأسباب. أولاً، إن روسيا استمرت في ممارسة نفوذها في المنطقة عسكريا واقتصاديا. ثانيا، إن المشاركة الروسية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ردعت كل من تركيا وإيران من لعب دور أكثر نشاطا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وثمة عامل آخر كان اعتماد تركيا على

إيران من أجل الوصول إلى القوقاز وآسيا الوسطى، لأنها لا تمتلك مباشرة ممراً برياً إلى باكو. تركيا، من جانبها، تعد بمثابة مدخل إلى الغرب لإيران أيضا. ولذلك، فان الدولتين ابتعدا عن بعضها البعض وصعدا في الصراعات. وأخيرا، ادركت تركيا وايران حقيقة أنه ليس لديهما القدرة الكافية بشكل منفرد على ملء الفراغ في القوقاز وآسيا الوسطى، وأن المنافسة التامة لهذا الغرض كانت مضرة لكلا البلدين. لكنهما تمكنتا من التعاون بشأن القضايا الأمنية والاقتصادية، وتحسين العلاقات الثنائية بينهما(٦٠).

خاتمة واستنتاجات

حاول البحث متابعة وتحليل محورين مهمين في العلاقات التركية–الإيرانية وهما التعاون في المجال الاقتصادي والتنافس في المحيط الإقليمي لهما على المستويين السياسي والاقتصادي والأمني والإيديولوجي، خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٠١) وخرج البحث ببعض الاستنتاجات يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١. بشكل عام كانت العلاقات التركية–الإيرانية جيدة في عقد التسعينيات من القرن العشرين حتى عام ١٩٩٧، مع وجود فترات من التوتر الذي كان ينشأ بسبب الخلافات حول نشاط الاتجاه الإسلامي في تركيا، والمشكلة الكردية. لقد كانت هناك مصلحة مشتركة للبلدين، إضافة إلى سورية، في عدم قيام دولة كردية. كذلك اتفق البلدان في نهاية عقد التسعينيات على محاولة الحفاظ على الاستقرار في منطقة القوقاز، والتقت مصالحهما في محاولة وقف التوسع الروسي تجاه الجنوب.

٢. على الرغم من التوترات السياسية التي شابت العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران خلال الفترة موضوع البحث فإن المجال الاقتصادي لهذه العلاقات لم يتأثر بذلك، بل على العكس تماما حيث شهد تطورا كبيراً بين الجانبين لأنه

يمثل الشريان الحيوي لهذه العلاقات التي يمدها بالنشاط والاستمرارية، نظراً لتعدد المصالح المشتركة بين الدولتين فقد حرص الطرفان على تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما.

٣. فيما يتعلق بالتنافس بين الدولتين حول مناطق ومجالات عدة، فقد أدرك الطرفان أن ثمة مصالح جيوسياسية مشتركة في آسيا الوسطى، ينبغي العمل للحفاظ عليها. ومع إلقاء تركيا القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩، خفت حدة الحديث عن دعم إيران للأكراد، وعادت العلاقات إلى التحسن بسرعة أكبر مما كان متوقعاً لها، وساعد على ذلك انتخاب الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٨-٢٠٠٥) في إيران، واحتياج تركيا المستمر إلى مصادر الطاقة الإيرانية.

٤. خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ كانت مشكلات بحر قزوين وأذربيجان والأكراد أبرز الملفات في العلاقات التركية-الإيرانية. فقد وجدت الدولتان أنهما في صراع حول أذربيجان، كما أثار النفوذ المتنامي "لإسرائيل" في منطقة القوقاز وبحر قزوين حفيظة إيران أيضاً، وقد اعتبرت الاخيرة "إسرائيل" أحد أهم المستفيدين من خط أنابيب باكو-جيهان. وفي السياق ذاته، كانت التدريبات العسكرية المشتركة بين تركيا و"إسرائيل" والولايات المتحدة تثير غضب إيران، التي كانت تنظر بقلق إلى إمكانية حدوث تعاون بين تركيا والولايات المتحدة في حالة غزو الأخيرة للعراق الذي تحقق في عام ٢٠٠٣.

Turkish Iranian Relations Between Cooperation and Competition

Dr. Luqman Omar Mahmood
Lecturer, Department of Political & Strategic Studies,
The Center For Regional Studies

Abstract

This paper deals with the Turkish-Iranian Relations during the last decade of the previous Century which were between improvement and tension in its political aspect and cooperation and competition in its economic and security aspect.

The paper also handles internal and external factors which controlled the path of relations between two states as well as obstacles which stood against any development and improvement of these relations

قائمة المصادر والمراجع

(١) Unal Gundogan, "Islamist Iran and Turkey, ١٩٧٩-١٩٨٩: State Pragmatism and Ideological Influences", *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, Vol.٧, No.١, March ٢٠٠٣. Available at the following link: http://meria.idc.ac.il/journal/٢٠٠٣/issue١/jv٧n١a١.html

(٢) Philips Robins, *Turkey and Middle East* (London: Royal Institute of International Affairs, ١٩٩١), p. ٥٤.

(٣) Gundogan, Op.cit

(٤) *Ibid.*

(٥) *Ibid.*

(٦) George E. Gruen, "Turkey Between the Middle East and the West", in: Robert O Freedman (ed), *The Middle East From Iran-Contra Affair to Intifada* (New York: Syracuse University, Press, ١٩٩١). P.٤١٠.

(٧) Gundogan, Op.cit.

(٨) Nilufer Narli, Cooperation or Competition in the Islamic World: Turkish-Iranian relations from the Islamic Revolution to the Gulf War and after, June ١٩٩٣, p. ١٣. Available at the following link:

- http://www.ceri-sciencespo.com/publica/cemoti/textes١٥/narli.pdf

(٩) As early as mid-December ١٩٩٠, Iranian Foreign Minister Ali Akbar Velayati had said at the end of a two –day official visit to Turkey that "Iran and Turkey shared common views on the territorial integrity of Iraq, favored a peaceful solution to the crisis

and demanded restoration of Kuwait's independence". See: - Narli, Op. cit, p.١٧.

(١٠) *Ibid.*

(١١) *Milliyet*, January ٢١, ١٩٩١.

(١٢) See: "Ozal Pledged Support for Rafsanjani's Peace Initiative", *Kayhan International*, February ٧, ١٩٩١.

(١٣) Narli, Op.cit, p.١٨.

(١٤) *Ibid, p. ١٩.*

(١٥) See: Shireen T. Hunter, *Central Asia since Independence* (Washington, D.C.: CSIS, ١٩٩٦), pp.١٢٩-٣٥, ١٣٦-٣٩, ١٤٦-٥٠; Mohiaddin Mesbahi, "Regional and Global Powers and the International Relations of Central Asia," *The Making of Foreign Policy in Russia and the New States of Eurasia*, eds. A. Dawisha and K. Dawisha (New York: M.E.Sharpe, ١٩٩٥), pp.٢١٥-٤٥; Edmund Herzig, *Iran and the Former Soviet South* (London: RIIA, ١٩٩٥); Gareth M. Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: RIIA, ١٩٩٥).

(١٦) John Calabrese, "Turkey and Iran; Limits of a Stable Relationship", *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol.٢٥, no.١ (May ١٩٩٨). Available at the following link: - http://www.jstor.org/pss/١٩٥٨٤٨

(١٧) Bayram Sinkaya, Conflict and Cooperation in Turkey-Iran Relations: ١٩٨٩-٢٠٠١, M.A Thesis submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January ٢٠٠٤, p.١١٥.

(١٨) *Ibid.*

(١٩) See Suha Bolukbasi, "The Controversy over the Caspian Mineral Resources, Conflicting Perceptions and Clashing Interests, *Europe-Asia Studies*, vol. ٥٠, no.٣ (May ١٩٩٨), pp.٣٩٧-٤١٤.; Harun Kazaz, "The potential price of the newly-found relationship with Iran", *Turkish Daily News*, ٢٠ December ١٩٩٦.; and see "U.S. Blasts Iran-Turkey Gas Accord", *Echo of Islam*, no.١٩٢, October ٢٠٠٠, p. ١٧.; "Turkey-Iran Deal: 'A Slap in the Face to US?". Available at the following link:

- http://www.fas.org/news/iran/١٩٩٦/٩٦٠٨١٦-٤٥٢٧٩٨.htm

(٢٠) Sinkaya, Op.cit, p.١٠٧.

(٢١) جاءت زيارة توزمين إلى طهران في أيار ٢٠٠٠، عندما تصاعد التَوَتّرَ السياسيَ بين تركيا وإيران بسبب أن هناك ترابطاً مزعوماً بين حزب اللهِ التركي وإيران. للتفاصيل انظر:

- Robert Olson, "Turkey-Iran Relations, ١٩٩٧ to ٢٠٠٠; the Kurdish and Islamist Questions", *Third World Quarterly*, vol.٢١, no.٥ (٢٠٠٠), p. ٨٨٧.

(٢٢) هذا التحسن النسبي في العلاقات التجارية بين تركيا وإيران كَان مدعوماً من قبل كلتا الدولتين عبر تخفيف التَوَتّرِ السياسي الذي أثيرَ بين سَنَواتِ ١٩٩٧ـ١٩٩٩.

(٢٣) Sinkaya, Op.cit, p.١٠٨.

(٢٤) Ayhan Kamel, "D-٨ Ekonomik Birliği Örgütü", *Avrasya Dosyası*, vol.٧, no.٢ (Summer ٢٠٠١), pp. ٢٥٠-٦٠. See also M. Bali Aykan, "Refahyol Policy toward Islamic World and Turkish Foreign Policy in the post-Cold War Era; Continuity, Change and Implications for the Present and Future", *Turkish Review of Middle East Studies*, (annual), no. ١١ (٢٠٠٠/٠١).

(٢٥) K.L. Afrasiabi and Yadollah Pour Jalali, "The Economic Cooperation Organization: Regionalization in a Competitive

Context", *Mediterranean Quarterly*, vol.١٢, no.٤ (Fall ٢٠٠١), pp. ٦٣-٦٧.; Onder Ozar, "Economic Co-operation Organization: A Promising Future", *Perceptions*, Vol. II, No. ١ (March–May ١٩٩٧).

(٢٦) Sinkaya, Op.cit, p.١٠٩.

(٢٧) Afrasiabi and Jalali, Op. cit., pp. ٦٧-٧٠.

(٢٨) Sinkaya, Op.cit, p.١١٠.

(٢٩) K.L. Afrasiabi, *After Khomeini; New Directions in Iran's Foreign Policy* (Boulder, San Fransisco: Westview Press, ١٩٩٤), pp. ١٢١-٢٢.

(٣٠) Sinkaya, Op.cit, p.١١٠.

(٣١) *Ibid*, p.١١١.

(٣٢) *Ibid.*

(٣٣) *Ibid*, p.٧٠.

(٣٤) Kemal Kirisci, "Turkey and the Kurdish Safe-Haven in Northern Iraq", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol.XIX, No.٣, Spring ١٩٩٦, pp.٢٩-٣١. See also: İdris Demir, THE NORTHERN IRAQ: ١٩٩٠ – ٢٠٠٠, *ZKÜ Sosyal Bilimler Dergisi*, Cilt ٣, Sayı ٥, ٢٠٠٧, s. ١٩٥. Available at following link:

- http://iibf.karaelmas.edu.tr/sbd/makaleler/١٣٠٣-٩٢٤٥/٢٠٠٧٠٣٠٠٥١٩٣٢٠٧.pdf

(٣٥) Sinkaya, Op.cit, p.٧٠.

(٣٦) *Ibid*, p.٧١.

(٣٧) Nader Entessar, "Kurdish Conflict in Regional Perspective", in M. E. Ahrari, *Change and Continuity in the Middle East, Conflict*

Resolution and Prospect of Peace (New York: St. Martin's Press, ١٩٩٦), p.٦٧.

(٣٨) *Ibid,* pp.٦٧-٦٨.

(٣٩) Sabri Sayari, *"*Turkey and the Middle East in the ١٩٩٠s*"*, *Journal of Palestine Studies*, vol. ٢٦, no.٣ (Spring ١٩٩٧), pp.٤٤-٥٦.; and Kirisci, *op.cit*,, pp. ٣٠-٣٤.

(٤٠) Kirisci, Op.cit,, pp. ٣٠-٣١.

(٤١) Sinkaya, Op.cit, p.٧٢.

(٤٢) Michael M. Gunter, "Turkey and Iran Face off in Kurdistan", *The Middle East Quarterly*, March ١٩٩٨. Available at the following link:
- http://www.meforum.org/meq/march٩٨/turkey.shtml

(٤٣) *Ibid.*

(٤٤) Sinkaya, Op.cit, p.٧٣.

(٤٥) Gunter, Op. cit.

(٤٦) Robert Olson, "Turkey-Iran Relations, ٢٠٠٠-٢٠٠١: The Caspian, Azerbaijan and the Kurds،" *Middle East Policy*, vol. IX, no.٢ (June ٢٠٠٢), pp. ١١٢-١١٣.

(٤٧) Sinkaya, Op.cit, p.٧٤.

(٤٨) Tschanguiz H. Pahlavan, "Turkish-Iranian Relations; An Iranian View", in Henry J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington DC.: US Institute of Peace Press, ١٩٩٦), pp.٧١-٩١.; Athari, *op.cit.*, pp.٢٥٨-٢٦٠.

(٤٩) Sinkaya, Op.cit, p.٧٥.

(٥٠) Bayram Sinkaya, "Turkey-Iran Relations in the ١٩٩٠s and the Role of Ideology", *PERCEPTIONS: Journal of International Affairs*, Vol. x, No.١, Spring ٢٠٠٥, p.١٢.

(٥١) *Ibid.*

(٥٢) في هذه المنافسةِ، فوائد تركيا كَانتْ كالتّالي: أولاً، خمسة مِنْ الدول الست المستقلة كَانتْ تتكلم اللغة التركية. ثانياً، تركيا كَانَ عِنْدَها اقتصاد أكثر ديناميكية وأكثر تنافساً ودخل الرأسمالِ الغربي وحصل على الدعمِ السياسي. الفائدة الأعظم لإيران كَانتْ قربَها الجغرافيَ إلى المنطقةِ. وفي الحقيقة، السمة الأكثر أهميةً لإيران بالنسبة للدول المستقلة كَانتْ دورَها كالوصلة البريّة الأساسية إلى الخليج العربي. كما أن علاقات إيران الجيدة مَع روسيا وفرت لها فائدةَ رائعةَ أخرى أيضاً. للتفاصيل أنظر:

- Nur-Mohammad Noruzi, "Contention of Iran and Turkey in Central Asia and the Caucasus", Amu Darya, Vol.٤, No.٥, (Summer ٢٠٠٠), pp.١٠٢-١٣٥.
-

(٥٣) See: John Calabrese, "Turkey and Iran; Limits of a Stable Relationship", British Journal of Middle Eastern Studies, vol.٢٥, no.١ (May ١٩٩٨).; Svante E. Cornell, Small Nations and Great Powers: A Study of Ethno political Conflict in the Caucasus (Surrey: Curzon Press, ٢٠٠١), pp. ٣١٧-٣٢.

(٥٤) Sinkaya, "Turkey-Iran Relations in the ١٩٩٠s", Op. cit., p. ١٣.

(٥٥) *Ibid.*

(٥٦) Robert Olson, "Turkey-Iran Relations, ٢٠٠٠-٢٠٠١: The Caspian, Azerbaijan and the Kurds", *Middle East Policy*, vol. IX, no.٢ (June ٢٠٠٢), p. ١٢٠.

(٥٧) ذلك كان "من اجل ان يعلن بحر قزوين ملكيه مغلقة مشتركة من قبل الدول الخمس المتشاطئة. في إطار الخطة الإيرانية لبحر قزوين فإنه سوف يدار بصورة مشتركة فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة، وتنظيم الملاحة التجارية، وحصص ثابتة لصيد الأسماك، و تطوير السياحة المعنية. وفيما يتعلق بموارد النفط والغاز، فان الخطة

الإيرانية، على أية حال، من شأنها ان تمنح كل من الدول الخمس المتشاطئة على (٢٠%) من المجموع".
للتفاصيل أنظر:

- Amir Taheri, "Iran Getting Isolated in the Caspian", Arab News, ١٤ August ٢٠٠٢. Available at:
- http://www.arabnews.com/Article.asp?ID=١٧٦٧٥

(٥٨) Sinkaya, "Turkey-Iran Relations in the ١٩٩٠s", Op. cit., p. ١٣.

(٥٩) Ibid, p.١٤.

(٦٠) Ibid.